والمانيا الاتحادية، بالاضافة الى اليونان التي تمثّل حالة خاصة، بسبب ارتباطاتها بالدول العربية، ودول العالم الثالث بعامه. ولا ريب في ان هذه الخصائص تترك آثاراً في سلوك دول الجماعة، من حيث تفاوت حافز كل منها على الاستجابة للاحداث الخارجية، ومدى تمييزها بين مصالحها الخاصة ومصالح الجماعة ككل[٦].

ومن حيث درجة ارتباط دول الجماعة بالقوتين العظميين، يلاحظ ان جلّ المراقبين والمحللين يعتبرون ان بريطانيا هي أداة للولايات المتحدة الاميركية في القارة الاوروبية، وانها أميل الى السياسة الاميركية، بعامة، على الساحة الدولية؛ بينما تنزع فرنسا، في حركتها السياسية الدولية، نحو قدر اكبر من الاستقلالية، وتسعى الى دور عالمي مرموق؛ امّا ايطاليا، فانها تعاني من حالة من الحيرة بين انتمائها الى البحر المتوسط والسياستين، الاميركية والأطلسية[٧].

في ظل هذه التباينات، فان مفهوم التعاون السياسي اختلف بين دولة واخرى، اذ رأته الدول ذات الثقل الدولي (فرنسا وبريطانيا بخاصة) أداة للتنسيق بين سياسات دول الجماعة وحشدها خلف وجهة نظرها من هذه القضية، أو تلك؛ بينما رأته الدول الاقل فعالية أداة للتكامل السياسي وتحقيق مكانة، ما كان لها ان تحققها دون الجهد السياسي المشترك مع الشركاء الآخرين. وبين هذين المنظورين لم يستطع التعاون السياسي ان يتجاوز حدوده، كاطار للتشاور وتبادل الرأي، دون الوصول الى سياسة ملزمة للدول الاعضاء[٨]. ولهذا، ظلت فعاليته موضع شك على مختلف الصعد وتجاه مختلف القضايا الدولية، ولم تكن فعالية التعاون السياسي الاوروبي، او السياسة الخارجية المزمعة لدول الجماعة الاوروبية تجاه القضية الفلسطينية، بعيدة من هذا الاتجاه العام. والامثلة كثيرة بهذا الخصوص. ففي ايار (مايو) ١٩٧١، أُصدرت أول وثيقة سياسية عن التعاون السياسي الاوروبي الوليد حول أزمة الشرق الاوسط، وقد عرفت بـ «وثيقة باريس»، وحملت، في ذلك الحين، عدداً من المبادىء الخاصة بتسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي (دون التفات يذكر الى الابعاد السياسية للقضية الفلسطينية في ذلك الحين). وعلى الرغم من ان المشاورات التي أُجريت حول مضمون الوثيقة دارت خلف أبواب مغلقة في حيّز من السرية، الّا انه عرف، فيما بعد، وجود اتجاهين بخصوص الاقتراب الاوروبي من الصراع. الاول، عبّرت عنه كل من فرنسا وايطاليا، وكان يؤيد الدور الايجابي للجماعة الاوروبية في السعي الى ايجاد تسوية للصراع، على اساس ان أمن اوروبا عرضة للمخاطر في حال استمرار الصراع، وما ينطوي عليه هذا الوضع من احتمال المواجهة بين الدولتين العظميين، وان العداء للولايات المتحدة الاميركية في العالم العربي ينعكس على الغرب بأكمله، وان على اوروبا ان تلعب دوراً مستقلاً بين العملاقين. أمّا الثاني، فقد تبنّته المانيا الاتحادية، وأيّدتها هولندا وبلجيكا (ولم تكن بريطانيا واليونان وايرلندا والدنمارك واسبانيا والبرتغال اعضاء في الجماعة في ذلك الحين)، وكان يعارض قيام الجماعة بجهود مستقلة تجاه الصراع، وذلك على اساس ان امكانات اوروبا في التسوية سوف تصطدم، في النهاية، بموقف القوتين العظميين، وانه ما على الجماعة الاوروبية سوى حثّ الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي على مضاعفة جهودهما لاقرار التسوية، ثمّ يأتي الدور الاوروبي، فيما بعد، عند العمل على ازالة آثار الصراع[٩]. ويبدو ان وجهة النظر الثانية كانت لها اليد الطولى خلال السنوات السابقة على حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، بحيث لم تشهد ساحة الصراع محاولة اوروبية جماعية جادة للتدخل في مسار التسوية؛ كما ان الافكار التي طرحتها «وثيقة باريس»، العام ١٩٧١، لم تتضمن عناصر ايجابية في ما يخص القضية الفلسطينية على وجه التحديد، عدا الاشارة الى تسوية قضية اللاجئين، وهو ما كان ينسجم مع قرار مجلس الامن